

## بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تؤكد فيه أن اليمين الإسرائيلي يتعمد تفجير الأوضاع في الضفة الغربية وإدخالها في دوامة عنف وفوضى، لتسهيل ضمها وتهجير سكانها\*

2024/3/3

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات الاعتداء الوحشي الذي ارتكبه ميليشيات المستعمرين وعناصرها الإرهابية الليلية الماضية ضد المواطنين العزل في بلدة برقة شرق رام الله والذي خلف العديد من الخسائر المادية في الممتلكات جراء إطلاق النار وإلقاء الحجارة وإشعال الحرائق في مركبات المواطنين ومنازلهم وممتلكاتهم، بحماية وإشراف جيش الاحتلال الذي يقوم بدوره بفرض سلسلة طويلة من العقوبات الجماعية والتضييق على حركة المواطنين في برقة. تعتبر الوزارة أن ما تتعرض له برقة هو حال جميع البلدات والمخيمات والمدن الفلسطينية ويعيد إلى أذهاننا جرائم المستعمرين المتواصلة في حوارة وغيرها، في ظل إمعان قوات الاحتلال في شن سلسلة طويلة من الاقحامات اليومية لجميع المناطق الفلسطينية وإقدامها على حملة اعتقالات جماعية عشوائية متواصلة، وتقطيع أوصال الضفة الغربية المحتلة وفصلها عن بعضها بحواجز عسكرية، وكأنها تعيد احتلالها العسكري للضفة من جديد بما يؤدي إلى تكريس نظام الفصل العنصري (الأبرتهايد) حيث تم تخصيص الشوارع الرئيسة لاستخدام المستعمرين وفرضت قوات الاحتلال على أصحاب الأرض الفلسطينيين استخدام طرق بديلة غالباً ما تكون وعرة، متهاكة، ضيقة، خطيرة، وغير صالحة للاستخدام، وغالباً ما تحتاج إلى فترة زمنية أطول للوصول المواطنين إلى مبتغاهم، هذا بالإضافة للحواجز العسكرية المتنقلة التي يتم إغلاقها أمام مركبات المواطنين الذين يضطرون الانتظار ساعات طويلة بمن فيهم الأسر بنسائها وأطفالها ومرضاها وكبار السن وسط إنذال بحق المواطنين.

ترى الوزارة أن تصعيد انتهاكات قوات الاحتلال وميليشيات المستعمرين في الضفة المحتلة بما فيها القدس الشرقية سياسة رسمية يعتمدها اليمين الإسرائيلي الحاكم لتسخين الأوضاع في الضفة وجرحها إلى دوامة من العنف والفوضى بما يمكن اليمين الحاكم من تنفيذ مشاريعه الاستعمارية التوسعية وخلق مناخات مواتية لتهجير الفلسطينيين، وتطبيق نسخة الدمار الحاصل في غزة على الضفة، لإطالة أمد بقاء اليمين المتطرف في الحكم بدولة الاحتلال.

تشدد الوزارة على أنه أن الأوان لوقف السياسة الدولية القائمة على توجيه المطالبات والمناشآت لدولة الاحتلال والمراهنة على حسن نواياها، والانتقال الفوري لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات التي يفرضها القانون الدولي لإجبار إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها كقوة احتلال

\* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

<https://tinyurl.com/yv5eyxdu>

وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وإلزامها على البدء بإنهاء احتلالها لأرض دولة فلسطين وتفكيك مستعمراتها وقواعد إرهابها من الضفة المحتلة، تطالب الوزارة الدول كافة بفرض المزيد من العقوبات على عناصر الإرهاب اليهودي العاملة في الضفة ووضعها على قوائم الإرهاب لدى الدول وفرض عقوبات على من يقف خلفها ويدعمها ويسلحها خاصة الوزيرين سموتريتش وبن غفير.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>